تطويراً لبيئة أعمال المشروعات.. وزارة الاقتصاد تنشر الإصدار الأول لتصنيف الأنشطة الاقتصادية

الخليل لـ«الوطن»: يسهم في بناء البرامج الاستهدافية وأولوية التنمية القطاعية ولاسيما للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

محمد راكان مصطفى

كشفت وزارت الاقتصاد والتجارة الخارجية يوم أمس التصنيف للأنشطة الاقتصادية في سورية بإصداره الأول.

وأوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في حكومة تسيير الأعمال محمد سامر الخليل في تصريح لـ «الوطن» أن التصنيف يأتي في سياق متابعة تنفيذ مشروع «تطوير بيئة أعمال المشروعات»، حيث يتضمن المشروع مجموعة من المحاور الهامة التي بدأت بإيجاد دليل تعريف للمشروعات ليكون مرجعاً لجميع الجهات المعنية، وتلاها العمل بشكل متواز على مجموعة من المحاور المترابطة والمتكاملة وهي إنجاز التصوّر العام للسجل الوطني للمشروعات وتحليل إجراءات معاملات تأسيس المشروعات والبدء ببرنامج تدريبي للفرق المعنية بالتبسيط لدى كل الوزارات والجهات.

وقال الوزير الخليل: إضافة إلى محور التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، الذي جاء لتلافي ثغرة عدم وجود منهجية لتوصيف وترميز الأنشطة في سورية، وأضاف: ذهب التصنيف الوطني إلى مستويات أكثر تفصيلاً ليأخذ بالحسبان الفئات المنبثقة عن الفروع على المستوى الخماسي، ومن ثمّ الأنشطة المنبثقة عن الفئات على المستوى السداسي. باعتبار أن كل مشروع يمكن أن يمارس نشاطاً اقتصادياً أو أكثر.

وأكد أن عملية الترميز ستساهم في تسهيل تسجيل المشروع ومتابعتها، بناءً على أنشطة موصّفة ومرمّزة وفق آلية موحدة، وتتيح أيضاً تحديد القطاع الذي ينتمي وفق منهجية تتسق مع السياق العالمي، حيث يوجد تصنيف دولي للأنشطة صادر عن الأمم المتحدة يصل مستوى التصنيف فيه إلى مستوى الأرقام الأربعة تبدأ بالأبواب ثم الأقسام فالمجموعات ومن ثمّ الفروع.

وأشار الخليل إلى أن التصنيف يأتي في سياق متابعة تنفيذ مشروع «تطوير بيئة أعمال المشروعات»، حيث يتضمن المشروع مجموعة من المحاور الهامة التي بدأت بإيجاد دليل تعريف للمشروعات ليكون مرجعاً لجميع الجهات المعنية، وتلاها العمل بشكل متواز على مجموعة من المحاور المترابطة والمتكاملة وهي إنجاز التصوّر العام للسجل الوطني للمشروعات وتحليل إجراءات معاملات تأسيس المشروعات والبدء ببرنامج تدريبي للفرق المعنية بالتبسيط لدى كل الوزارات والجهات.

وقال الوزير الخليل: إضافة إلى محور التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، الذي جاء لتلافي ثغرة عدم وجود منهجية لتوصيف وترميز الأنشطة في سورية، وأضاف: ذهب التصنيف الوطني إلى مستويات أكثر تفصيلاً ليأخذ بالحسبان الفئات المنبثقة عن الفروع على المستوى الخماسي، ومن ثمّ الأنشطة المنبثقة عن الفئات على المستوى السداسي. باعتبار أن كل مشروع يمكن أن يمارس نشاطاً اقتصادياً أو أكثر.

وأكد أن عملية الترميز ستساهم في تسهيل تسجيل المشروع ومتابعتها، بناءً على أنشطة موصّفة ومرمّزة وفق آلية موحدة، وتتيح أيضاً تحديد القطاع الذي ينتمي إليه المشروع إضافة إلى حجمه، الأمر الذي من شأنه تسهيل جمع البيانات وتحليلها، وبناء البرامج الاستهدافية اللازمة لتنمية المشروعات في القطاع ذي الأولوية ولاسيما بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل مدروس من هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإجراء المقارنات، وتحديد الاحتياجات والتدخلات المطلوبة لمعالجة كل العوائق التي تحد من تنمية المشروعات، مع الإشارة إلى أن العمل وفق محاور المشروع الذي تتابعه وزارة الاقتصاد بالتنسيق مع جميع الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية من شأنه تنظيم وتطوير بيئة أعمال كل أنواع المشروعات في سورية.

العمل لأتمتة السجل الحرفي

وزير الصناعة: استصدار صك تشريعي لتهيئة البيئة المناسبة للعمل الحرفي

الوطن

قدم وزير الصناعة في حكومة تسيير الأعمال عبد القادر جوخدار خلال المؤتمر السنوي للاتحاد العام للحرفيين يوم أمس موجزاً عن القضايا التي تم بحثها مؤخراً مع العديد من الحرفيين في وزارة الصناعة، مبيناً أنه يتم العمل على تهيئة البيئة التشريعية المناسبة للعمل الحرفي، واستصدار صك تشريعي جديد يخص ذلك، إضافة إلى إقامة العديد من ورشات العمل ذات الصلة ومتابعة كل ما يتعلق بالتنظيم الحرفي.

وأشار الوزير جوخدار إلى أنه يتم بالتنسيق مع وزارة السياحة لمناقشة موضوع إحداث حاضنة حرفية في حلب، وأن مجلس إدارة الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء «عمران» يعكف على إعادة تقييم تكاليف إنتاج الإسمنت ليكون السعر عادلاً بالنسبة للحرفيين الذين تقوم منشآتهم على هذه المادة بشكل رئيسي وتأمين احتياجات الحرفيين وفق المخصصات الممنوحة لهم، كما سيتم العمل على أتمتة السجل الحرفي.

وفيما يتعلق بالتدريب الحرفي لفت الوزير جوخدار إلى إجراء دورات مجانية للراغبين، مبدياً استعداد الوزارة لاستقبال من يرغب بالتدريب وتأمين مواد أولية ومخابر ضمن مراكزها، بالتنسيق مع رئاسة الاتحاد لتأمين نفقات السفر والإقامة في حال كانت الدورات تتطلب ذلك، وأن الوزارة تتوجه حالياً لإطلاق مراكز التنمية الصناعية.

وفي مداخلات طالب المشاركون بالمؤتمر رؤساء الاتحادات الحرفية بالمحافظات باتخاذ إجراءات لمساعدة الحرفيين المحتاجين لعمليات غسيل الكلى، وإنشاء عيادات تخصصية للحرفيين أسوة بغيرهم من المنتسبين للمنظمات النقابية، وإعادة النظر بالتصنيف المالي للحرفيين وتخفيض نسبة الضرائب والرسوم المترتبة عليهم، والعمل على إنشاء جمعية سكنية مخدمة للحرفيين، وإنشاء حاضنة حرفية بحلب وإشهار جمعية حرفية للمهن اليدوية، وتنسيب العاملين بها من دون الحاجة لأي إثبات ملكية، لكون هذه المهن تتم مزاولتها داخل المنازل.

وأكد المشاركون أهمية اعتماد نموذج موحد لكل الشهادات الحرفية بمختلف المحافظات، وأن تكون الشهادة مطبوعة وليست مكتوبة بخط اليد، وباللغتين العربية والإنكليزية، ومحمية من التزوير بموجب ختم إلكتروني أو لصاقة «كود آر».

من جهته أكد رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي الحضوة ضرورة تفعيل العمل التنظيمي الحرفي بشكل أكبر وإيجاد الطرق المثلى ليقوم الحرفيون بدورهم تجاه وطنهم على أكمل وجه، ويشاركوا في وضع الخطط وتقديم الطروحات البناءة الكفيلة بتخطي صعوبات العمل وتحويل الأفكار إلى منجزات واقعية للخروج بمنتج نهائي يكون بديلاً عن مثيله المستورد.

وأكد الحضوة حرص الاتحاد وسعيه الدؤوب إلى تشجيع الابتكار والإبداع والحث على التطوير في أسلوب العمل، ورفع سوية التعاون والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات العامة ذات الصلة، مشيراً إلى أهمية دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ذات الطابع الحرفي، وإقامة أسواق ومهرجانات خاصة بالمنتجات الحرفية في سورية وخارجها.

شارك في المؤتمر عدد من الوزراء في حكومة تسيير الأعمال؛ السياحة محمد رامي مرتيني، ومعاون وزير المالية منذر ونوس، ومعاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رشا كركوكي، ومحافظا دمشق المهندس محمد طارق كريشاتي، وريف دمشق أحمد الخليل، ورؤساء الاتحادات الحرفية في المحافظات، وفعاليات حزبية.

وفي ختام فعالياته، قدم المؤتمر مجموعة من التوصيات، منها مطالبة وزارة الصناعة بالإسراع بتعديل المرسوم ٢٥٠ لعام ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية وتأمين مادتي المازوت والغاز بالشكل المطلوب، وحسب الحاجة الفعلية لاستمرار عمل المنشآت الحرفية، وبالسماح للحرفيين بمزاولة أعمالهم في منشآتهم في المدن والبلدان بموجب حصولهم على تراخيص إدارية مؤقتة بشكل دائم لحين إحداث مناطق صناعية حرفية وتظلم إليها أصولاً.

ودعا المؤتمر وزارة الإدارة المحلية إلى توجيه مجالس المدن لتخفيض الرسوم المفروضة على تعديلات مقاسم المنطقة الصناعية ورسوم إشغال الأملاك العامة لحدها الأدنى، واستبدال الضبط التموييني من إغلاق أو سجن بالغرامة المالية، وتسليم الحرفيين كامل مخصصاتهم من مادة الإسمنت الأسود، ودعم البنى التحتية للمناطق الصناعية الحرفية في سائر المحافظات لتهيئتها للعمل والإنتاج والعمل على لحظ مناطق حرفية جديدة ضمن المخططات لاستيعاب كل الحرفيين الذين لا يزالون يعملون بمنشآتهم داخل المدن.

وطالب المؤتمر بالسماح لجمعية مراكز التدريب الحرفية بتدريب كل المهن والتي تم الاستحواذ عليها بموجب القانون لمصلحة وزارة التربية، ومعالجة موضوع إيقاف استثمار أراضي أملاك الدولة، وخاصة استثمارات المقالع والذي توقف منذ ٢٠٢٢/٨/٣١ لحين الانتهاء من الجرد السنوي، وحتى تاريخه لم يتم تجديد العقود لدى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

كما أوصى المؤتمر وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والثقافة والسياحة والمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية وهيئة تنمية وترويج الصادرات بتفعيل مشاركة الحرفيين في المعارض الاقتصادية والأسابيع الثقافية والاستفادة من المساحات المجانية فيها وزيادتها، كما أوصى وزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك العامة بالسماح باستيراد مادة دهانات هياكل السيارات والتي تندرج تحت البند الجمركي (٣٢/٨) وتفرعاته، وهي ذات مواصفات ومقاييس لا يمكن صناعتها محلياً.

وزير التموين يقترح على وفد اقتصاد باكستاني مقايضة الرز بالحمضيات

علي: تقديم كل التسهيلات التي تسهم في تطوير التعاون بما يخدم البلدين

الوطن

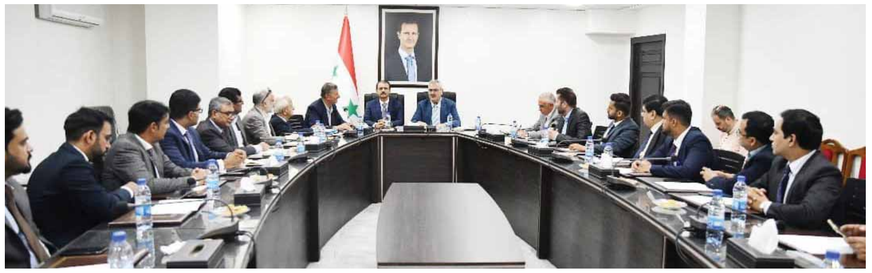

استقبل وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة تسيير الأعمال محسن عبد الكريم علي السفير الباكستاني في دمشق شاهد أختر، ووفداً مرافقاً واسع الطيف من مختلف الاختصاصات التجارية والصناعية في الباكستان.

وعقدت في مبنى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، جلسة مباحثات شاملة لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي لاسيما في المجال التجاري والصناعي والزراعي، وما تنطوي عليه هذه القطاعات من فرص كثيرة للتعاون المشترك بين البلدين، كما تمت مناقشة احتياجات سوقي البلدين من المواد الغذائية والاستهلاكية وكيفية توفيرها في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.

وأشاد الوزير علي بعمق العلاقات بين الشعبين الصديقين، والتي تستند في أبعادها التجارية والاقتصادية، إلى خلفيات عميقة وطيبة من الاحترام المتبادل بين الشعبين السوري والباكستاني، مؤكداً حرص الوزارة وقطاع الأعمال الوطني على تذليل كل الصعوبات والعقبات التي تعوق سبل التعاون بين البلدين، وتقديم كل التسهيلات التي يمكن أن تسهم في تطوير تبادل مدروسة بناء على لقاءات واجتماعات بين الأطراف المعنية في البلدين.

ما يتمتع به الاقتصاد السوري من تنوع ومقومات وميزات نسبية عالية في الكثير من المنتجات، إن كانت الزراعية بحكم الطبيعة والمناخ، أو الصناعية التحويلية التي تعتمد على مهارات عالية وحرفية سورية مشهود لها على مستوى المنطقة، وما يمكن أن يشكله ذلك من أساس متين للتبادل التجاري الفعال بين البلدين، وفق أجندة وروزنامة عمل تسهيلية عديدة مع الشركات الخارجية التي وقعت عقوداً مع الصناعيين السوريين وقد حاز القطاع النسيجي أكبر نسبة من العقود، ومن ثم قطاع الصناعات الغذائية، مبيناً أن قسماً كبيراً من الزبائن تعرفوا على المنتج السوري واطلعوا على الأسعار.

وأكد أن سيتم إجراء دراسة للسوق معرباً عن تفاؤله بالنجاح والتميز الذي حصده المعرض وخاصة أنه أصبح سنوياً، الأمر الذي يؤكد أن عدد الشركات وزوار المعرض سوف يزداد خلال السنوات القادمة.

وأضاف المصري: إن معرض «إكسبو سورية» خطوة من أهم خطوات الترويج للمنتج السوري لما له من دور مميز في التعريف بالصناعات والمنتجات السورية لاستعادة موقعها في الأسواق التصديرية، مبيناً أن القطاع الصناعي تجاوز مرحلة التعافي. وإن النجاح الكبير الذي حققه معرض موتكس للصناعة النسيجية والذي دفع جميع الفعاليات الاقتصادية لإقامة معرض «إكسبو سورية»، حيث يشمل المعرض كل القطاعات الصناعية والنسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية، مبيناً أن الصناعة النسيجية والغذائية تحظى بحصة تصديرية جيدة لذلك ومن خلال معرض «إكسبو سورية» حاولنا تسليط الضوء أكثر على القطاعين الهندسي والكيميائي اللذين يستحقان الدعم الحكومي للتوجه إلى التصدير بشكل أكبر كما هو القطاع النسيجي والغذائي، لافتاً إلى أن المعرض لا يقل أهمية عن المعارض في أوروبا ودبي وغيرها للترويج للمنتج السوري الذي يعرفه الجميع وليعود إلى مكانته على المستوى العربي والعالمي.

مدير هيئة دعم وتنمية الصادرات السورية ثائر فياض، أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن معرض الصادرات «إكسبو سورية» حقق النجاح الغاية المرجوة منه بشكل عام، فقد أثبت أن الصناعة السورية تعافت وأنها بخير وأن الوضع الاقتصادي جيد مبيناً أن ذلك بدا واضحاً من خلال الشركات الصناعية التي شاركت في المعرض ومن خلال عدد الزوار والوفود.

وأعرب فياض عن تفاؤله بما حققه المعرض من نجاح وعقود واتفاقيات بين الشركات، موضحاً أن كمية وقيم هذه العقود لا يمكن أن تظهر فوراً إلا في حال طالبت الرز بالحمضيات بعد المناقشة والتباحث بين السورية للتجارة، والجهات المعنية في باكستان، أو بين التجار السوريين والباكستانيين، مشيراً إلى ما تمتاز به الحمضيات السورية من جودة وخصائص وميزات جاذبة لها في الأسواق الخارجية.. والحال ذاتها بالنسبة للتبادل الخاص بالصناعات الدوائية بما أن البلدين يمتازان بالتصنيع الدوائي، يمكن أن يتم التبادل وفق خريطة الإنتاج في كل بلد واحتياجات السوقين.

بدوره أكد السفير أختر حرص القطاع الاقتصادي الباكستاني على إقامة علاقات إستراتيجية وبناء شراكات حقيقية مع الجانب السوري بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين، منوهاً بمواقف سورية المبدئية من القضايا العادلة، موضحاً استعداد بلاده لمناقشة كل أفكار التعاون المشترك الكثيرة بالطريقة التي طرحها وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

اختتام «إكسبو سورية ٢٠٢٤»

المصري لـ«الوطن»: عقود التصدير الأكثر كانت في النسيج ثم الغذاء.. ومعرض إكسبو لا يقل أهمية عن معارض دبي

هناء غانم

اختتمت يوم أمس فعاليات معرض «إكسبو سورية ٢٠٢٤» المعرض التصديري الأول الذي أقيم في العاصمة دمشق على أرض مدينة المعارض على مدار الأيام الأربعة الماضية.

وفي ختام فعاليات المعرض أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري لـ«الوطن» أن المعرض حظي بمتابعة ونجاح كبيرين وأنه كان فرصة أمام الصناعيين لإيجاد منافذ تسويقية جديدة لمنتجاتهم وفتح منافذ تسويقية جديدة لها وتعزيز وجودها في الأسواق العربية والعالمية.

وأشار المصري إلى أن المعرض شهد عقد صفقات تجارية وصناعية عديدة مع الشركات الخارجية التي وقعت عقوداً مع الصناعيين السوريين وقد حاز القطاع النسيجي أكبر نسبة من العقود، ومن ثم قطاع الصناعات الغذائية، مبيناً أن قسماً كبيراً من الزبائن تعرفوا على المنتج السوري واطلعوا على الأسعار.

وأكد أن سيتم إجراء دراسة للسوق معرباً عن تفاؤله بالنجاح والتميز الذي حصده المعرض وخاصة أنه أصبح سنوياً، الأمر الذي يؤكد أن عدد الشركات وزوار المعرض سوف يزداد خلال السنوات القادمة.

وأضاف المصري: إن معرض «إكسبو سورية» خطوة من أهم خطوات الترويج للمنتج السوري لما له من دور مميز في التعريف بالصناعات والمنتجات السورية لاستعادة موقعها في الأسواق التصديرية، مبيناً أن القطاع الصناعي تجاوز مرحلة التعافي. وإن النجاح الكبير الذي حققه معرض موتكس للصناعة النسيجية والذي دفع جميع الفعاليات الاقتصادية لإقامة معرض «إكسبو سورية»، حيث يشمل المعرض كل القطاعات الصناعية والنسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية، مبيناً أن الصناعة النسيجية والغذائية تحظى بحصة تصديرية جيدة لذلك ومن خلال معرض «إكسبو سورية» حاولنا تسليط الضوء أكثر على القطاعين الهندسي والكيميائي اللذين يستحقان الدعم الحكومي للتوجه إلى التصدير بشكل أكبر كما هو القطاع النسيجي والغذائي، لافتاً إلى أن المعرض لا يقل أهمية عن المعارض في أوروبا ودبي وغيرها للترويج للمنتج السوري الذي يعرفه الجميع وليعود إلى مكانته على المستوى العربي والعالمي.

مدير هيئة دعم وتنمية الصادرات السورية ثائر فياض، أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن معرض الصادرات «إكسبو سورية» حقق النجاح الغاية المرجوة منه بشكل عام، فقد أثبت أن الصناعة السورية تعافت وأنها بخير وأن الوضع الاقتصادي جيد مبيناً أن ذلك بدا واضحاً من خلال الشركات الصناعية التي شاركت في المعرض ومن خلال عدد الزوار والوفود.

وأعرب فياض عن تفاؤله بما حققه المعرض من نجاح وعقود واتفاقيات بين الشركات، موضحاً أن كمية وقيم هذه العقود لا يمكن أن تظهر فوراً إلا في حال طالبت شركات القطاع الخاص بدعم حكومي لعقود التصدير.

ولفت إلى أن الصادرات السورية حققت خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٤ نحو ٥٠٠ مليون يورو نستطيع قياس نجاح معرض «إكسبو سورية» بناء على قيم الصادرات مع نهاية العام وبالأرقام نتيجة الجهود المبذولة التي ساهمت فيها العديد من الجهات لإنجاح معرض الصادرات السورية وإعادة الألق إلى الصناعة الوطنية على مستوى الوطن العربي والعالم.

وكانت الغرف الصناعية والتجارية إضافة للدعم الحكومي المساند لكل الصناعيين، قد نظمت معرض إكسبو بنسخته الأولى انطلاقة لتحسين الصادرات ودعم وتشجيع الصناعات الوطنية. وتعريف الدول العربية والأجنبية بجودة المنتج المحلي وإعادة ألقه على الساحة العربية وربما العالمية مجدداً ومدى التطور والتقدم التي وصلت إليه الصناعة المحلية رغم المعاناة والحصار المفروض علينا.

وقد لاقى المعرض الاهتمام والرضا من كل الزوار الذين توافدوا بكثافة للاطلاع على آخر ما أنتجته الصناعة السورية التي كانت ولا تزال تحظى باهتمام كبير في دول الجوار وأصبحت تنافس منتجاتها السلع الأجنبية... ولا شك أن السوق الخارجي مسألة مهمة والتصدير يشكل هدفاً أساسياً ومعياراً مهماً من معايير نجاح ونمو أي اقتصاد في العالم.

وانطلاقاً من هذا أعلن رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال زيارته أن المعرض «إكسبو ٢٠٢٤» أصبح معرضاً سنوياً، مشيراً إلى أن حجم الصناعات السورية وما تتمتع به من منافسة يجعلها ترتقي إلى أفضل الصناعات على مستوى المنطقة. رغم زيادة التكاليف وصعوبة وصول المواد الأولية والتصدير، إلا أن على الصناعي والتاجر السوري التعاطي مع الواقع وإعادة الإقلاع بعجلة الإنتاج، مؤكداً حرص الحكومة على تلبية مطالب الصناعيين والمنتجين.